

0.3% تأثير خفض الديزل والكبروسين على الميزانية

بعد أن رفعت الحكومة أسعار الديزل والكبروسين وخفضت الدعم على أسعار وقود الطائرات اعتباراً من شهر يناير 2015 ساهم ذلك في توفير ما نسبته 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وخفضت مخصصات العلاج بالخارج للمواطنين ومرافقيهم، إضافة إلى تخفيض مخصصات السفر للموظفين الحكوميين. وتراجع فائض الحساب الجاري إلى 31,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، مقارنة بفائض بلغت نسبته 39,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

حسبة الحكومة: 23 مليار دينار عجزاً تراكمياً للموازنة في السنوات الخمس المقبلة

حسبة صندوق النقد: مليار دينار فائض بميزانية الكويت هذه السنة



2.8% القروض غير المنتظمة

وعلى حقوق المساهمين لتصل إلى نحو 11,1% و8,9% على الترتيب في عام 2014، مقارنة بنحو 17,4% في عام 2013، لتعكس انخفاض تكلفة المخصصات ونمو أرباح الشركات التابعة والفروع العاملة بالخارج. وسجلت شركات الاستثمار مجتمعة أرباحاً في عام 2014، في حين سجلت عدد تلك الشركات خسائر خلال العام المذكور. وتراجعت درجة انكشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى 2,8% من إجمالي الإقراض المصرفي، في ضوء التقليل المستمر لميزانيات شركات الاستثمار.

قال تقرير صندوق النقد انه على صعيد القطاع المصرفي، يخضع لرقابة محكمة، كما أظهر قدرة على تحمل صدمة انخفاض أسعار النفط. وبلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي 16,9% وفقاً لتعريف «بازل 3»، وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 2,8% من إجمالي محفظة القروض، وبلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة (Provisioning Ratio) في البنوك الكويتية 172% «على أساس مجمع» في نهاية شهر يونيو 2015. وارتفعت معدلات العائد على الأصول

● تحذير من تراجع احتياطات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي

● تحذير من مزاحمة ديون الحكومة للالتزام الموجه للقطاع الخاص

● 500 مليون دينار فوائض في 2016.. بأسعار نفط عند 50 دولاراً

● إصدار السندات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التكلفة والمخاطر

● السحب من الاحتياطي أفضل لسد العجز.. كما حدث في 2014

● المالية تسحب مليارين من الاحتياطي لتسديد عجز ميزانية العام الماضي

53 دولاراً متوسط سعر النفط

الظهور تقرير صندوق النقد أن متوسط سعر برميل النفط التصديري للكويت سيكون 53 دولاراً هذه السنة و51,5 دولاراً في السنة المقبلة، وإن إنتاج الكويت سيكون 2,83 مليون برميل و2,89 مليون برميل تبعاً، وسيكون الناتج 36,4 مليار دينار هذه السنة ونحو 38 مليار دينار في السنة المقبلة. وسيشهد الناتج المحلي غير النفطي تراجعاً من 3,2% العام الماضي إلى 3% هذه السنة ونفسها السنة المقبلة.

ومن الملاحظ أيضاً أن الاتفاق الجاري (رواتب وخلافه) سترتفع في السنتين المقبلتين إلى 15,6 مليار دينار أو بنسبة 43% من الناتج في هذه السنة، وفي السنة المقبلة ستظل عند 43%. أما الاتفاق الرأسمالي (لمشاريع التنمية والبنية التحتية) فسترتفع إلى 8% من الناتج أو 2,9 مليار دينار، وبفقدان الوتيرة النسبية في السنة المقبلة.

ضرورة تصحيح المالية العامة.. بسرعة

شدد الصندوق على ضرورة إعلان خطط لتصحيح أوضاع المالية العامة والمباشرة في تنفيذها بشكل سريع. وتقدر بعثة صندوق الحاجة إلى تصحيح في المالية العامة بمقدار يعادل 12% من الناتج المحلي

الاجمالي في الأجل الطويل، لتحقيق التوازن في وضع الموازنة العامة، وبما يتوافق مع متطلبات العدالة بين الأجيال، والذي أيضاً سيكون كافياً لتغطية الفجوة المقدرة في الحساب الجاري.

2015 - 2020.

ويقول الصندوق ان انخفاض أسعار النفط ادى الى تدهور حاد في وضع الموازنة العامة في السنة المالية 2014/13. ووفقاً لتجريب صندوق النقد الدولي، والذي لا يأخذ في الاعتبار التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة بينما يتضمن تقديرات خبراء الصندوق لدخل الاستثمار، فإن الفائض في الموازنة العامة تراجع بحدة ليصل إلى 17,3% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2015/14 (بعد تحويل ما نسبته 25% من إجمالي الإيرادات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وباستبعاد

لدى البنك المركزي. عجز أو فائض!

وقال الصندوق انه «وفقاً لبيانات الحكومة» فإن عجز المتوسط سيبقى عند ما لا يقل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي بعد احتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة واعتبر صندوق النقد أن هذا يعني عجزاً تراكمياً تصل قيمته إلى 23 مليار دينار خلال الفترة

ذلك الإصدار على احتياطات العملة الأجنبية وطاقات الجهاز المصرفي على استيعاب ديون الحكومة دون حدوث أثر المزاخمة على الائتمان الموجه للقطاع الخاص. واستناداً إلى درجة التصنيف وشروط الاقتراض، فإن إصدار أدوات دين بالعملة الأجنبية في الخارج قد يكون أيضاً أحد الخيارات الإضافية المتاحة، والتي لا تؤثر على حجم احتياطات العملة الأجنبية

كشفت صندوق النقد الدولي في البيان الختامي لبعثة الصندوق أن الكويت سحبت من صندوق الاحتياطي العام في السنة المالية الماضية، وربما لتغطية العجز في الموازنة المقدّر بـ3,2 مليار دينار. ونصح الصندوق بأن يستمر هذا النهج لتغطية العجز في الميزانية في المستقبل، حيث نصح أن يكون «السحب من صندوق الاحتياطي العام كما حدث في السنة المالية 2015/14، وهو أمر يعتبر متمشياً مع دور هذا الصندوق باعتباره صندوق خزائنة للمالية العامة وضامن استقرارها».

ويوضح الصندوق انه بالإضافة إلى السحب من الاحتياطي، فقد يكون مجدياً إصدار أدوات دين محلي، وبما قد يساعد على بلورة تنمية سيولة سوق الدين بالعملة المحلية. وبالرغم من ذلك، فإن أي عملية إصدار لأدوات دين محلي ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تكلفة ذلك الدين مقارنة بكل من المخاطر المتوقعة والعائد على صندوق الاحتياطي العام، والأكثر أهمية هو دراسة أثر

3.4% معدل التضخم في 2015

يشير الصندوق إلى أن الاستثمار في مشروعات البنية التحتية من شأنه أن يدعم النمو في القطاعات غير النفطية في الأجل المتوسط. ويوضح أن متوسط الإنتاج النفطي قد تراجع في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 2% سنوياً في الأجل المتوسط، والذي يتوافق مع الاستثمارات الجديدة المخططة لرفع الطاقة الإنتاجية من النفط الخام. وبصفة عامة، فإنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من 0,3% في عام 2015 إلى نحو 2,8% في الأجل المتوسط، كما يتوقع أن يرتفع متوسط معدل التضخم إلى نحو 3,4% في عام 2015. ليستمر عند هذا المستوى في الأجل المتوسط استناداً إلى الأثر المحدود لمعدلات التضخم العالمية.

أسهم الشركات مسعرة بأقل من قيمتها

يرى الصندوق أن قطاع الشركات في الكويت يبدو في وضع جيد لمواجهة الصدمات، بما في ذلك الانخفاض الأخير في أسعار النفط، كما أن معظم القطاعات تظهر مستويات مريحة من القدرة على خدمة الديون. ويشير إلى أن الربحية (العائد على الأصول) لقطاع الشركات بقيت مستقرة ولكن عند مستويات منخفضة، وخاصة عند مقارنتها مع الدول الأخرى، بما في ذلك أقرانها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويضيف أن الشركات يبدو أنها مقيمة بأقل من قيمتها كما أن انخفاض نسب الأسعار إلى الأرباح (Price/Earnings) مقارنة بالبلدان الأقران قد يشير إلى الثقة الضعيفة في بيئة الأعمال الكويتية.

كما أظهرت البيانات، ان هناك فائضاً في الميزانية بنسبة 2,8% من الناتج الاجمالي وما يعادل مليار دينار في سنة 2015، وبنسبة 1,4% في سنة 2016، وبحجم 500 مليون دينار (أي انها تراجعت بحدة عن العامين الماضيين لأسباب انخفاض النفط)، وكان ليس حصل امس في بيانات متضاربة لوزارة المالية على موقعها الإلكتروني، حيث تظهر فائضاً في أول 5 أشهر من هذه السنة بحجم 3 مليارات دينار، لتعود أمس لتوضيح في بيان أن هناك جهات متأخرة في إرسال بيانات المصروفات لديها، ما يظهر عجزاً بمليار

مخاطر جديدة على النظام المالي بعد التغييرات المفاجئة في السوق

على القطاع المالي، مع الاستثمار في تكوين المصدات المالية في النظام المصرفي. ويشير إلى أنه بالرغم من ضعف احتمال حدوث صدمات كبيرة، إلا أن هذا يدعو إلى تقوية نظم تصفية البنوك، والجاري إعدادها.

الكل خلال فترات الضغط. من جهة أخرى، فإن الميزانيات العمومية للشركات غير المالية يمكن أيضاً أن تتأثر، وذلك مع الأخذ في الاعتبار قدرة تلك الشركات على خدمة ديونها. ويؤدي تراجع أسعار

الأخرى، وقد تحتاج إلى رفع رؤوس أموالها وذلك وفقاً للسياسيات الأكثر شدة. ونظراً للترابط المتبادل، فإن التغييرات المفاجئة في أوضاع السوق قد تبرز مخاطر على النظام المالي وعلى الاقتصاد

تشير نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها بعثة صندوق النقد الدولي إلى استمرار قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات بشكل عام بيد أن بعض البنوك كانت أكثر حساسية من البنوك

محمود فاروق

مؤشرات اقتصادية ومالية			
البيان	2014	2015	2016
الحسابات القومية والأسعار			
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	49,0	36,4	37,8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	0,0	0,3	2,4
الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	1,9	1,4	2,0
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	3,2	3,0	3,0
سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)	98,0	52,7	51,5
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يومياً)	2,87	2,83	2,89
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)	2,9	3,4	3,4
عمليات الموازنة (المالية العامة)			
(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)			
الإيرادات العامة، ومنها:	63,5	53,9	52,2
الإيرادات النفطية	49,0	38,1	37,5
الإيرادات غير النفطية، ومنها:	14,4	15,8	14,7
الدخل من الاستثمار	9,8	12,8	12,6
مصاريف التشغيل	46,1	51,2	50,9
الإعناق الجاري	40,9	43,3	43,0
الإعناق الرأسمالي	5,1	7,9	7,9
العجز / الفائض الكلي	17,4	2,8	1,4
النقود والائتمان			
(مليون دينار كويتي)			
صافي الموجودات الأجنبية	4,0	4,6	3,8
المطالب على القطاع غير الحكومي	5,2	4,7	4,6
قطاع التجارة الخارجية			
(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)			
المصدات السلعية	104,8	58,7	58,3
الواردات السلعية	27,4	25,7	26,1
فائض الحساب الجاري	10,2	10,2	8,9

المصدر: البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2015.